

دعا النواب إلى اجتماع في مكتب المجلس اليوم بعد لقائه سمو رئيس الوزراء أمس

الراشد: استخدام المادة 106 لتعليق أعمال المجلس وكتاب عدم التعاون مجرد إشاعات ولا تأجيل للاستجابات والأمر تسير في الاتجاه السليم

وهل تم تداول ذلك مع رئيس الوزراء رد الراشد: تناولنا جميع التفاصيل وسأشرح لأخواني النواب اليوم (الخميس) ما حدث في اجتماعي مع رئيس الوزراء. وأكد الراشد ان تأجيل الاستجابات الى دور الانعقاد المقبل غير مطروح، وان طرح القرار سيكون للنواب وافاد الراشد بان استخدام المادة 106 وتقديم كتاب عدم التعاون مجرد اشاعات تبث في «تويتر» وهي امور غير مطروحة، وهي امنيات البعض واضغاث احلام.

لن يكون هناك طلب لسحب الاستجابات ورئيس الحكومة تفهم ذلك



يقرر ذلك، ولدينا فترة اسبوعين حتى موعد الجلسة المقبلة وستكون الامور في الطريق الافضل، وطريق التعاون، ولن يكون هناك صدام، وعموما الاستجابات لا يعتبر صداما وانما هو حق دستوري وسيظل على جدول الاعمال في الجلسة المقبلة. وشدد الراشد على التنسيق، وهناك تفهم من جميع اطراف، وان شاء الله، ما يصير الا الخير، مؤكدا على عقد جلسة 28 الجاري، وبخصوص احالة قضية «الداو» الى النيابة العامة،



رئيس مجلس الأمة علي الراشد خلال دخوله المجلس أمس (متين غوزال)

لن يكون هناك صدام وأمامنا أسبوعان للجلسة المقبلة وستكون الأمور في الطريق الأفضل



أعلن رئيس مجلس الأمة علي الراشد انه التقى اليوم (امس) سمو رئيس الوزراء، وقال: وسأدعو النواب الى الاجتماع اليوم (الخميس) في مكتب المجلس لشرح تفاصيل اللقاء الذي جرى بيدي وبين رئيس الوزراء. وقال الراشد في تصريح للصحافيين: ان الامور تسير في الاتجاه السليم، ولن يكون هناك اي طلب لسحب الاستجابات التي قدمت، ورئيس الوزراء تفهم ذلك. وذكر الراشد: ان استقالة الوزراء باتت في يد صاحب السمو الامير، وسموه من

المري: لن أراجع عن استجواب وزير النفط



ناصر المري

ومحاسبة كل من ورد اسمه في هذه الصفقة. واعرب المري عن سعادته بما نشر عن عقد اجتماع استثنائي لمجلس الوزراء لإحالة المتورطين في الداو الى النيابة واتخاذ اجراءات لمنع تكرار ما حصل، مشددا على خروج بيان حكومي تفصيلي واف حول هذه القضية. وأشار المري الى استطلاع صحافي تحدث عن ان 85٪ من الشعب الكويتي مستاء مما حصل في الداو، مبينا ان هذا يزيد من قناعتنا بأحقية الاستجواب المقدم لوزير النفط.

أكد النائب ناصر المري انه لن يراجع عن استجواب وزير النفط هاني حسين، مشيراً الى ان الاستجواب مستحق من حيث التوقيت والمضمون وليس كيديا او تصفية حسابات. وأضاف: لم تمارس ضغوط علينا لتأجيل او سحب الاستجواب، وان حصل ذلك فلن نوافق، لأننا نريد كشف الحقيقة كاملة. وقال: لا بد من معرفة المتسبب في ضياع اموال الشعب واجراءات الحكومة في متابعة المتسبب في غرامة الداو ومنع اي جريمة مستقبلية في حق المال العام

الفرع يدعو المبارك إلى إعادة تشكيل وزارته

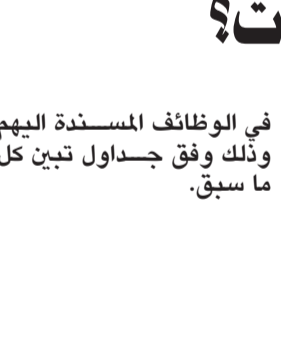


نواف الفرع

انه لا تنازل عن الاستجابات الاخيرين المقدمين الى وزير النفط والداخلية. وقال: سنمارس حقوقنا الدستورية ونتوقع ان سمو الشيخ جابر المبارك الذي صعد المنصة اكثر من مرة لن يخالجه الشك في ضرورة تمكين النواب من مناقشة استجاباتهم.

دعا النائب نواف الفرع سمو رئيس الحكومة الشيخ جابر المبارك الى إعادة تشكيل وزارته من جديد، معربا عن ثقته في حكمة وقدرة سمو الرئيس في هذا التوقيت المصري على العبور بالازمة الى بر الامان. واذا بشر الفرع بان الامور طيبة، فانه أكد ان النواب مستمرون في استخدام ادواتهم الدستورية، مشيراً الى

عبدالله: ما الشهادات وسنوات الخبرة للقياديين في الوزارات؟



خليل عبدالله

الوزراء ووزير الدولة لشؤون البلدية الشيخ محمد العبدالله، ووزير العدل والأوقاف شريدة المعشرجي يطالبهم بتزويده باسماء جميع القيايين في وزاراتهم بدرجة وكيل ووكيل مساعد، مع بيانات تفصيلية لكل منهم تتضمن ذكر عدد سنوات الخدمة وعدد سنوات تبوؤ المنصب والعمر والشهادة والدرجة العلمية وتخصص كل منهم والإدارة التي يقودها كل منهم، وذلك وفق جداول تبين كل ما سبق، واعداد المستشارين في وزارتهم مع بيانات تفصيلية لكل منهم تتضمن ذكر أسمائهم وجنسياتهم وشهاداتهم ودرجاتهم العلمية وتخصص كل منهم ومسمياتهم الوظيفية والرواتب والمكافآت التي يتقاضونها وعدد السنوات

وجه النائب خليل عبدالله حزمة أسئلة بصيغة مشتركة الى كل من وزير الصحة د.محمد الهيفي، ووزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف حسين، ووزير الكهرباء والماء ووزير الأشغال م. عبدالعزيز الإبراهيم، ووزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود، ووزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون الإسكان سالم الأذينة، ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل ذكري الرشيد، ووزير التجارة والصناعة ووزير الصالح، ووزير الدولة لشؤون التخطيط د. رولا دشتي، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية مصطفى الشمالي، ووزير الدولة لشؤون مجلس

«العدالة والسلام»: ليواجه الوزراء الاستجابات

وان هناك وزراء غير قادرين على أداء أعمالهم. ورفض التجمع هذا النوع من التعامل الحكومي مع مجلس الأمة، مشيراً الى أنها كانت تملك الفرصة لإظهار قوتها وشجاعتها بدلا من شحن وتاجيل الوضع السياسي إلا أنها أوصلت رسالة سلبية بغيبابها عن الجلسات، مؤكداً أن الهروب لن يحمي الوزراء إنما يساعد على تفاقم الأزمة وغياب الرقابة المشروعة للنواب. وقال التجمع: لا يوجد ما يبهر الموقف الحكومي، فالمجلس أوفى بوعده بمرور ستة أشهر لمنح الحكومة فترة للعمل والانجاز دون استجابات، وتفرض للتشريع وها هو الوقت حان لحاسبة المقصرين. وأضاف متسائلاً: هل تهاب الحكومة التصدي للاستجابات نظراً لعجزها؟ أم أن هناك غاية في نفس يعقوب؟، مشيراً إلى أن بعض الوزراء يتحركون وفقاً لتحالفات مع بعض القوى السياسية من خارج المجلس في محاولة لضرب استقرار المشهد السياسي والعودة مرة ثانية إلى الوجهة.

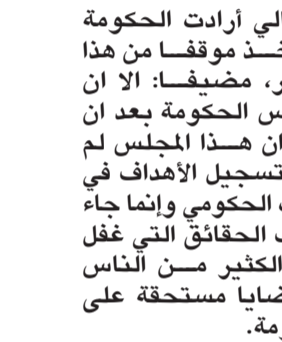
انتقد المكتب السياسي لـ «تجمع العدالة والسلام» محاولات الحكومة في شحن الشارع من خلال خلق أزمة مع مجلس الأمة عن طريق عدم حضورها إلى الجلسات، ورأى أن في ذلك استهانة واستخفافاً بالادوات الدستورية. واستهل التجمع التصعيد الحكومي نتيجة تقديم الاستجابات الاخيرين الى وزير الداخلية والنفط، لاسيما أن استجواب وزير الداخلية جاء بعد تأجيل استجواب سابق وتخصيص جلستين لمناقشة تردي الوضع الأمني دون ملامسة أي تحسين في أداء الوزير، فضلاً عن أن استجواب وزير النفط جاء على خلفية قضية حساسة (الداو) تكبد المال العام فيها مبالغ طائلة. وأكد أن الاستجواب حق دستوري للنواب، مبينا أن الوضع الدستوري يقتضي صعود الوزير على المنصة ومواجهة الاستجواب وتفنيد محاوره بدلا من تاجيل الوضع، مبينا أن الموقف الحكومي يعد هروبا في أول اختبار حقيقي لها مع المجلس.

كلامي الذي وجهته «لرجل المرحلة» سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك الذي لا أشك بقدراته على تولى مهام منصبه والنهوض به، فممنذ أول يوم قلت له ان الكثير من وزراءك لا يستحقون مناصبهم ولا يلبون طموحات الشعب او القيادة السياسية التي بذلت الكثير لتصحيح مسار الوضع السياسي في البلاد. والمجلس الحالي سيكون أشد قسوة على كل يد تمتد على المال العام وأي وزراء لا يلبون طموحات القيادة العليا والشعب الكويتي.

المبارك، لافتا الى انه المرحلة. بعض الوزراء وبين التميمي أن العقبة تكمن ببعض الوزراء، مشيراً الى أن البعض منهم ما هو إلا عقبة امام التوافق بين السلطتين وأن الأمور والبشائر ستكون طيبة في القريب العاجل مضيفاً ان استجواب وزير النفط هاني حسين مستحق ولا جدال فيه أو عليه فالنواب يريدون الشخص المسؤول والذي تتم محاسبته أمام المجلس والذي يتحمل بشخص وزير النفط. واستغرب التميمي القفز

كل ما أثير حول حل مجلس الأمة وهم من خيال قائله

الزلزلة: لقاء رئيسي السلطتين حدد الخطوط العريضة للعلاقة.. واتفاق على سير الأمور



ديوسف الزلزلة

من يقول ان هناك توجهاً لاستخدام المادة 106 الخاصة بتعليق أعمال المجلس هو خيال في عقل من قال ذلك. وبين في تصريح للصحافيين ان الاتفاق الذي تم بين الرئيسين هو بقاء الاستجوابين على جدول أعمال المجلس، مشيراً الى ان الاستجوابين سيناقشان في الجلسة المقبلة. وتابع ان من حق الوزيرين المستجوبين طلب تمديد مدة اسبوعين آخرين في حال تمت موافقة المجلس.

ويريد الاستقالة فهذا حقهم، مستنداً ان العلاقة بين الحكومة والمجلس ليست كما يطرحه بعض وسائل الاعلام من وجود توتر بالعلاقة. وأضاف ان الأمور مطمئنة وتسير بشكل جيد وهي أزوع ما يمكن والمجلس مستمر وان الخيار بيد سمو رئيس الحكومة بشأن ما اذا أراد التعديل في حكومته. وردا على سؤال حول أسباب عدم حضور الحكومة لجلستين متتاليتين، قال الزلزلة: عندما أعلن عن الاستجوابين كانت هناك ردة فعل لدى الوزراء، حيث كانوا يعتقدون ان هناك سيلا من الاستجابات،



ديوسف الزلزلة

قال النائب ديوسف الزلزلة ان ما سمعناه وشاهدناه خلال اليومين الماضيين من القضايا المرتبطة بمجلس الأمة وعلاقة المجلس مع الحكومة، أود ان أطمئن الجميع بان لقاء رئيسي السلطتين التشريعية والتنفيذية صباح أمس الاربعاء حددنا الخطوط العريضة للعلاقة في القادم من الأيام واتفقا على ان الأمور ستسير على طبيعتها دون أدنى شائبة، مشيراً الى ان كل ما أثير حول حل مجلس الأمة هو وهم وخيال قائله.

المادة 106

وأضاف قائلاً: ان كل

طالب وزير النفط بصعود المنصة التميمي: الراشد والمبارك يندشان المصلحة العامة والأمور طيبة لكن العقبة في بعض الوزراء



عبدالله التميمي

بالأداة السياسية وتوجيه الاستجواب إلى سمو رئيس مجلس الوزراء، مشيراً الى ان ذلك به شبهة دستورية والأولى بالمسألة للوزير المختص معتبراً استجواب سمو الرئيس في الداو والقضايا النفطية من غير المعقول. **صعود المنصة** وطالب التميمي وزير النفط بالصعود واعتلاء المنصة، مشيراً الى ان الوزير صرح سابقاً بأن قضية الداو ليست في عهده وأضاف نحن نقول له «اصعد المنصة» فانت لم تتخذ أي إجراءات ضد من أبرم عقد الداو

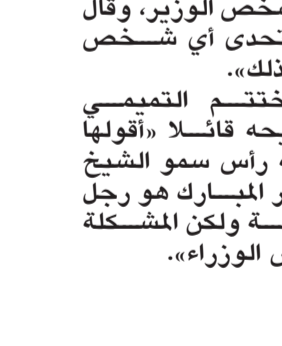
بعض الوزراء وبين التميمي أن العقبة تكمن ببعض الوزراء، مشيراً الى أن البعض منهم ما هو إلا عقبة امام التوافق بين السلطتين وأن الأمور والبشائر ستكون طيبة في القريب العاجل مضيفاً ان استجواب وزير النفط هاني حسين مستحق ولا جدال فيه أو عليه فالنواب يريدون الشخص المسؤول والذي تتم محاسبته أمام المجلس والذي يتحمل بشخص وزير النفط. واستغرب التميمي القفز



عبدالله التميمي

أوضح النائب عبدالله التميمي أن الأمور طيبة وتسير في الاتجاه السليم وأن هناك مفاوضات جارية الآن بين سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ورئيس مجلس الأمة علي الراشد، مشيراً الى ان كلا منهما يتشدد المصلحة العامة ومصصلحة الكويت وكذلك يندشان الاستمرار والتهدئة. وأضاف التميمي «ان عدم حضور الحكومة للجلستين الماضيتين والتساؤل الذي يدور حولها ما هو إلا في الأمور العادية والمطية» نافياً ان يكون هناك أي خلاف مع سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر

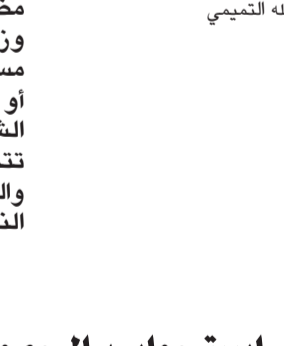
استجواب الحمود لا يحظى بإجماع المجلس عبدالله التميمي: يجب إنهاء وزير النفط سياسياً وتقديمه والقيادات النفطية للقضاء و«الداو» سرقت أموال الكويت



عبدالله التميمي

بعض الوزراء للتضامن معه تضعهم في دائرة المسؤولية، لاسيما ان هناك إجماعاً من أعضاء السلطة التشريعية ليس على استحقاق الاستجواب له فقط بل حتى على طرح الثقة فيه، وهذا مطلب مهم للشعب الكويتي قاطبة. وتستاءل التميمي عن أسباب اتخاذ اللجنة الوزارية والمسؤولين النفطيين قرار دفع الغرامة بهذه السرعة وفي «ليلة ظلماء» دون ان يكلفوا أنفسهم بالبحث عن طرق قانونية تعرقل مصالح الداو في البلاد ومقاضاتها امام القضاء الكويتي، فهذه الشركة يجب ان تعطل

عقودها بشكل فوري وتحاسب على كل دولار جنته من قوت الشعب الكويتي. وعرج التميمي على استجواب النائب الأول لرئيس الوزراء وزير الداخلية بالقول ان تقديم استجواب الحمود لا يحظى بإجماع أعضاء المجلس، ويجب ألا ينظر له، كما يجب ان ينظر لاستجواب وزير النفط المستحق، محذراً الحكومة بالقول: ان هرويك من مواجهة هذين الاستجوابين يحسب عليكم أمام الشعب الكويتي ويظهركم بصورة الحكومة غير القادرة على مواجهة أي مسؤولية وهذا يثبت



عبدالله التميمي

أكد النائب عبدالله التميمي ان استجواب وزير النفط هاني حسين مستحق نظراً ان من جرمية بحق الشعب الكويتي في عهد توليه للوزارة التي فرط بثروة الكويت عبر دفع غرامة للمباركين بهذه الطريقة المخجلة والمثيرة لعلامات الاستفهام الكبيرة والتي سيحاسبنا عليها التاريخ ولن يرحمنا تجاه هذه الجريمة. وأضاف ان هاني حسين يجب ان ينهي سياسياً وان يقدم هو والقيادات النفطية المسؤولة لحكومة فورية وتاريخية امام القضاء الكويتي النزهي، لافتاً الى ان استقالة

المبارك، لافتا الى انه المرحلة. بعض الوزراء وبين التميمي أن العقبة تكمن ببعض الوزراء، مشيراً الى أن البعض منهم ما هو إلا عقبة امام التوافق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية صباح أمس الاربعاء حددنا الخطوط العريضة للعلاقة في القادم من الأيام واتفقا على ان الأمور ستسير على طبيعتها دون أدنى شائبة، مشيراً الى ان كل ما أثير حول حل مجلس الأمة هو وهم وخيال قائله.